المرصد: النظام يتقدم باتجاه خان شيخون

سوريا: 60 قتيلاً في اشتباكات بين القوات الحكومية والفصائل

الدمار في سوريا

جنود من الجيش السوري

دمشق - «وكالات»: قتل نحو 60 شخصاً على الأقل في اشتباكات بين القوات الحكومية والفصائل الجهادية والمقاتلة في شمال غرب سوريا، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وتتعرّض محافظة إدلب وأجزاء من محافظات مجاورة منذ نهاية أبريل للقصف شبه يومي من طائرات سورية وأخرى روسية، تزامنا مع معارك عنيفة تدور على أكثر من جبهة في الأيام الأخيرة. وتسيطر هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا) على الجزء الأكبر من إدلب ومحيطها، وتتواجد فيها فصائل إسلامية ومعارضة أقل نفوذا.

واندلعت صباح الثلاثاء معارك عنيفة في ريف إدلب الجنوبي، تسببت وفق المرصد بمقتل 20 عنصراً من الفصائل المقاتلة، غالبيتهم من هيئة تحرير الشام بينما قتل 23 عنصراً من قوات النظام.

وفي ريف اللاذقية الشمالي المجاور لإدلب، تسببت معارك بين الطرفين في منطقة في جبل الأكراد بمقتل عشرة مقاتلين من الفصائل الجهادية، مقابل ستة عناصر من قوات النظام والمسلحين الموالين لها، وفق المرصد.

وتتزامن المعارك مع غارات وقصف كثيف يطال أرياف إدلب الجنوبي واللاذقية الشمالي وحماة الشمالي. وتسببت غارات روسية الثلاثاء بمقتل ستة مدنيين بينهم ثلاثة في خان شيخون وثلاثة في قرية الصالحية جنوب إدلب، وفق المرصد.

وحققت قوات النظام منذ الأحد تقدماً في ريف إدلب الجنوبي، حيث تمكنت من السيطرة على بلدة الهبيط ومحيطها. وتحاول التقدم في المنطقة باتجاه خان شيخون، كبرى مدن ريف إدلب الجنوبي.

ومنطقة إدلب ومحيطها مشمولة باتفاق توصلت إليه روسيا وتركيا في سوتشي في سبتمبر 2018، نصّ على إقامة منطقة منزوعة السلاح تفصل بين مناطق سيطرة قوات النظام والفصائل. كما يقضي بسحب الفصائل المعارضة أسلحتها الثقيلة والمتوسطة وانسحاب المجموعات الجهادية من المنطقة المعنية. إلا أنه لم يتم استكمال تنفيذه.

ونجح الاتفاق في إرساء هدوء نسبي، قبل أن تبدأ دمشق تصعيدها منذ نهاية أبريل وانضمت اليها روسيا لاحقاً. وتسبّب التصعيد وفق المرصد بمقتل 816 مدنياً. كما قتل أكثر من 1200 من مقاتلي الفصائل مقابل أكثر من 1100 من قوات النظام والمسلحين الموالين لها.

ودفع التصعيد أكثر من 400 الف شخص إلى النزوح في شمال غرب سوريا، بحسب الأمم المتحدة.

وأعلنت دمشق مطلع الشهر الحالي موافقتها على وقف لإطلاق النار استمر نحو أربعة أيام، قبل أن تقرر استئناف عملياتها العسكرية، متهمة الفصائل بخرق الاتفاق واستهداف قاعدة حميميم الجوية التي تتخذها روسيا مقراً لقواتها في محافظة اللاذقية الساحلية.

وتشهد سوريا نزاعاً دامياً تسبّب منذ اندلاعه في 2011 بمقتل أكثر من 370 ألف شخص وأحدث دماراً هائلاً في البنى التحتية وأدى الى نزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

من ناحية أخرى تتقدم قوات النظام السوري، الأربعاء، باتجاه مدينة خان شيخون، كبرى بلدات ريف إدلب الجنوبي في شمال غرب سوريا، حيث تحوض معارك عنيفة ضد الفصائل الجهادية والمقاتلة وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وتكثف قوات النظام بدعم جوي روسي منذ نحو اسبوع عملياتها القتالية في ريف إدلب الجنوبي، بعدما اقتصرت غالبية الاشتباكات منذ بدء التصعيد على المنطقة في نهاية أبريل على ريف حماة الشمالي المجاور لإدلب.

وأوضح مدير المرصد رامي عبد الرحمن أن «قوات النظام باتت على بعد أربعة كيلومترات من مدينة خان شيخون من جهة الغرب، بعد سيطرتها على خمس قرى صغيرة» موضحاً انه «لم تعد تفصلها عن المدينة إلا أراض زراعية».

ومن جهة الشرق، تدور معارك عنيفة الأربعاء، بين قوات النظام ومقاتلي هيئة تحرير الشام والفصائل، حيث تحاول قوات النظام السيطرة على تلة استراتيجية تقع على بعد نحو 6 كيلومترات من خان شيخون.

وقال عبد الرحمن إن المدينة «أصبحت عملياً بين فكي كماشة من جهتي الشرق والغرب».

ويمرّ في المدينة طريق استراتيجي سريع، ترغب دمشق باستكمال سيطرتها على جزء منه يمر عبر إدلب ويشكل شرياناً حيوياً يربط بين أبرز المدن تحت سيطرة قواتها.

وأفادت مصادر للمرصد عن حركة نزوح واسعة تشهدها مناطق الاشتباكات وتلك القريبة منها الأربعاء.

وأوردت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» أن «وحدات من الجيش تواصل عملياتها ضد إرهابيي جبهة النصرة والمجموعات التابعة لها في ريفي حماة الشمالي وإدلب الجنوبي».

ونقلت عن مصدر عسكري سيطرة الجيش على عدد من القرى في المنطقة.

ومنذ بدء قوات النظام تصعيدها على إدلب ومحيطها، تعرضت خان شيخون لغارات كثيفة سورية وروسية، لم تستثن الأحياء السكنية والمرافق الخدمية، ودفعت غالبية سكانها إلى الفرار، حتى باتت شبه خالية.

وتسيطر هيئة تحرير الشام «جبهة النصرة» سابقاً على الجزء الأكبر من إدلب وأجزاء من محافظات مجاورة.

كما تنتشر فيها فصائل مسلحة ومعارضة أقل نفوذاً.

وأوقعت المعارك بين الطرفين الأربعاء وفق المرصد 27 مقاتلاً من الفصائل الجهادية والمقاتلة مقابل 14 من قوات النظام والمسلحين الموالين لها.

ومنطقة إدلب ومحيطها مشمولة باتفاق روسي تركي منذ سبتمبر 2018، نصّ على إقامة منطقة منزوعة السلاح تفصل بين مناطق سيطرة قوات النظام والفصائل.

كما يقضي بسحب الفصائل المعارضة أسلحتها الثقيلة والمتوسطة وانسحاب المجموعات الجهادية من المنطقة المعنية. إلا أنه لم يتم استكمال تنفيذه.

وأرسى الاتفاق هدوءاً نسبياً، قبل أن تبدأ دمشق تصعيدها منذ نهاية أبريل وانضمت اليها روسيا لاحقاً. ما تسبب بمقتل نحو 820 مدنياً وفق المرصد، ودفع أكثر من 400 الف شخص إلى النزوح، بحسب الأمم المتحدة.

وأعلنت دمشق مطلع الشهر الحالي موافقتها على وقف لاطلاق النار استمر نحو 4 أيام، قبل أن تقرر استئناف عملياتها العسكرية، متهمة الفصائل بخرق الاتفاق واستهداف قاعدة حميميم الجوية التي تتخذها روسيا مقراً لقواتها في محافظة اللاذقية الساحلية.

وتشهد سوريا نزاعاً دامياً تسبّب منذ اندلاعه في 2011 بمقتل أكثر من 370 ألف شخص وأحدث دماراً هائلاً في البنى التحتية وأدى الى نزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

السودان: اتفاق بين الجبهة الثورية والحرية والتغيير حول الإعلان الدستوري

الجبهة الثورية السودانية

الخرطوم - «وكالات»: أعلنت الجبهة الثورية السودانية، الاتفاق على الأساسيات مع قوى الحرية والتغيير حول الإعلان الدستوري الذي تم توقيعه مع المجلس العسكري السوداني.

وقال زعيم الحركة الشعبية قطاع الشمال بالسودان مالك عقار، إن الدور المصرى لخلق بيئة مواتية لتجميع الفرقاء في السودان، موضحاً أن التباينات بين الكتلة الثورية وقوى الحرية جاءت حول بعض البنود التي تتعلق بالسلام وكيفية تضمين بنود الاتفاقية في الدستور السوداني».

وأشار عقار خلال مؤتمر صحافي في القاهرة عقب ختام الإجتماعات مساء أمس الإثنين، إلى أن هناك فرصا جيدة لمعالجة قضايا الحرب باعتبارها القضية الأولى التي من شأنها أن تجعل من السودان بلد مستقر، وقال «إن قضية السودان ليست قضية حرب، وإنما الحرب هي واحدة من إفرازات المشكلة السودانية».

وأوضح عقار أن هناك ثلاث قضايا تريد الجبهة الثورية تضمينها في الوثيقة الدستورية، حتى تكون شريكة فيها، وهي: كيفية التعامل مع الاتفاق الذي سينشأ مع السلطة القادمة والجبهة الثورية، وكيفية التعامل مع الجبهة من ناحية المؤسسات والقوانين، ومستويات الحكم المركزي والإقليمي وتقسيم الولايات.

وتابع، «لابد من معالجة الحرب حتى نتمكن من بناء الدولة التي نسعى إليها. لافتا إلى أنه بدون حل كافة إفرازات الحرب فإنه لا يمكن الجلوس إلى طاولة واحدة والوصول إلى الحل السليم لقضية السودان».

وشدد زعيم الحركة الشعبية قطاع الشمال بالسودان، على أن البلاد بحاجة إلى ترتيبات أمنية في الاتفاق للقوة المقاتلة لدمجها في جيش الدولة أو القوات النظامية الأخرى للدولة، وأن الدولة لا يمكن أن يتواجد بها أكثر من جيش. لافتا إلى أنه لم يتم التوصل لاتفاق في هذا الشأن.

فيما أقر رئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم بسعي الجبهة الثورية لأن تكون جزءا من مؤسسات الانتقال متسائلا «ما الذي يمنع ذلك».

لافتا الى انها قاتلت وناضلت واجهضت النظام السابق.

وقال جبريل خلال المؤتمر «نحن لم نطالب بهذه الوظيفة أو تلك لكن ما الضير ان فعلنا ذلك. انا شخصيا لا استحي أن أقول أن الجبهة الثورية من حقها ان تشارك في مؤسسات الفترة الانتقالية لأنها تحمل مشروعا للانتقال، بالعكس يجب أن يفرح الناس لأنها تريد ان تترك السلاح وتكون جزءا من الحكومة وتسهم في عملية البناء، وهذه مؤشرات إيجابية لأنها تريد ان تأتي بالسلام وليس للمحاصصة».

كما كشف جبريل اتفاقهم مع الحكومة المصرية على عقد اجتماع موسع لقوى الجبهة الثورية في مصر خلال اسبوعين لمناقشة قضية السلام، وذلك في اطار جهود القاهرة لعب دور في استقرار الاوضاع في السودان بعد ان كانت تقف متفرجا على الاحداث خلال السنوات الماضية.

وستستمر قوى التحالف في الاجتماع مع الجبهة الثورية لبحث القضايا العالقة قبل التوقيع على الوثيقة الدستورية الاسبوع المقبل.

من جهة أخرى كشف مسؤول سوداني عن دعوة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لحضور التوقيع النهائي على الوثيقة الدستورية المتفق عليها بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي في الخرطوم الأسبوع المقبل.

وقال المسؤول الذي رفض أسمه إنه تمت دعوة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تقديرا لدور بلاده في دعم إنهاء الأزمة، فضلاً عن رئاسته الحالية للاتحاد الأفريقي، مشيرا إلى أن الخرطوم ترحب بشدة بحضور السيسي وقادة الدول المجاورة والصديقة للسودان.

وأشار المسؤول إلى أنه من المتوقع حضور رئيس وزراء اثيوبيا أبي أحمد والذي ساهمت بلاده بقوة في التوسط للوصول إلى التوقيع المبدئي بالأحرف الأولى على الإعلان الدستوري.

ومن المقرر التوقيع النهائي على وثيقة الإعلان الدستوري يوم السبت المقبل في الخرطوم.

حفتر يرفض تمديد مهلة سلامة

مجلس النواب الليبي يرحب ببيان «الخارجية» المصرية حول إنهاء الأزمة في بلاده

المشير خليفة حفتر

طرابلس - «وكالات»: رفض قائد قوات الجيش الوطني في ليبيا، المشير خليفة حفتر، تمديد مهلة وقف العمليات الحربية التي انطلقت مع بداية عيد الأضحى.

وذكرت مصادر ليبية مطلعة لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية في عددها الصادر أمس الأربعاء أن حفتر «رفض محاولات تمديد هدنة وقف إطلاق النار في العاصمة طرابلس»، لافتة إلى أنه عقد اجتماعا موسعا بقادة قواته في مختلف محاور القتال مؤخرا، وذلك في إطار مراجعة ما تم تحقيقه ميدانيا منذ انطلاق العملية العسكرية لتحرير طرابلس في الرابع من أبريل الماضي، والاطمئنان على مدى استعداد قوات الجيش.

وعليه، تجددت أمس المعارك العنيفة في العاصمة الليبية بين قوات الجيش الوطني، بقيادة المشير خليفة حفتر، والميليشيات الموالية لحكومة الوفاق التي يترأسها فايز السراج، وذلك بعد ساعات فقط على انتهاء المهلة، التي حددتها قوات الجيش أول من أمس لوقف عملياتها الحربية في تخوم العاصمة، على الرغم من دعوات غربية وعربية لإطالة أمد هدنة وقف إطلاق النار، التي دعت إليها بعثة الأمم المتحدة.

من جهة أخرى رحب المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق، عبدالله بليحق، ببيان وزارة الخارجية المصرية بشأن سبل إنهاء الأزمة والحل في ليبيا.

وشدد بليحق في بيان على أن «وضع حد للتدخلات الخارجية ودعم الميليشيات المسلحة والمتطرفين ونزع السلاح خارج سلطات الدولة وحل هذا الميليشيات والقضاء على الإرهاب والتطرف، هو السبيل لإنهاء حالة الفوضى وعودة الأمن والاستقرار وتوحيد مؤسسات الدولة وعودتها للعمل بشكلها الطبيعي».

ودعا بعثة الأمم المتحدة في ليبيا «للعمل بهذه اللوايت التي من شأنها إنهاء الأزمة الليبية والوصول لحل لها ، فلا حل في ليبيا دون إرادة الليبيين ولا حل في ليبيا في ظل وجود الميليشيات والسلاح خارج سلطة الدولة ولا مكان للإرهابيين والمتطرفين في ليبيا».

كان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية المستشار أحمد حافظ، أعرب الثلاثاء عن إشادة مصر بما أعلنته الأطراف الليبية من هدنة إنسانية بمناسبة عيد الأضحى المبارك مؤخرا، باعتبار أن ذلك «خطوة على الطريق الصحيح نحو إمكانية بناء الثقة بين الأطراف الليبية، مع التأكيد على أن الحل السياسي الشامل يظل السبيل الوحيد لاستعادة الاستقرار في ليبيا».

وفي هذا السياق، أكد حافظ أنه يتعين الآن «البدء في عملية التسوية الشاملة في ليبيا، والتي يجب أن تستند لمعالجة شاملة للقضايا الجوهرية وعلى رأسها قضية عدالة توزيع الموارد في ليبيا والشفافية في إنفاقها، واستكمال توحيد المؤسسات الليبية، وحل الميليشيات المسلحة وجمع أسلحتها على النحو الوارد في الاتفاق السياسي الليبي».

وأضاف أن مصر «تناشد الأطراف الليبية اتخاذ موقف واضح ولا لبس فيه للنأي بنفسها عن المجموعات الإرهابية والإجرامية، خاصة تلك المدرجة على قوائم العقوبات التي أصدرها مجلس الأمن، مندداً في هذا السياق بالتفجير الإرهابي الأخير في مدينة بنغازي».

كما أكدت مصر على أهمية إعلان الأطراف الليبية جميعاً رفضها القاطع للتدخلات الخارجية في الشأن الليبي، والانتهاكات الموثقة لقرارات الأمم المتحدة والتي تقوم بها أطراف معروفة تصدّر السلاح والعتاد وتسهل نقل المقاتلين الإرهابيين إلى ليبيا على مرأى من المجتمع الدولي.

كما دعت مصر البعثة الأممية للدعم في ليبيا للتعاون والانخراط بشكل أكبر مع الممثلين المنتخبين للشعب الليبي لبلورة خطة الطريق المطلوبة للخروج من الأزمة الحالية، وتنفيذ كافة عناصر المبادرة التي أقرها مجلس الأمن في أكتوبر 2017.

على مرأى من المجتمع الدولي.

من ناحية أخرى أشادت مصر بما أعلنته الأطراف الليبية من هدنة إنسانية بمناسبة عيد الأضحى المبارك مؤخراً، باعتبار أن ذلك مثل خطوة على الطريق الصحيح نحو إمكانية بناء الثقة بين الأطراف الليبية، مع التأكيد على أن الحل السياسي الشامل يظل السبيل الوحيد لاستعادة الاستقرار في ليبيا.

ودعت مصر بحسب بيان لوزارة الخارجية البدء في عملية التسوية الشاملة في ليبيا، والتي يجب أن تستند لمعالجة شاملة للقضايا الجوهرية وعلى رأسها قضية عدالة توزيع الموارد في ليبيا والشفافية في إنفاقها، واستكمال توحيد المؤسسات الليبية، وحل الميليشيات المسلحة وجمع أسلحتها على النحو الوارد في الاتفاق السياسي الليبي.

وأكدت الخارجية المصرية أن مصر تناشد الأطراف الليبية باتخاذ موقف واضح ولا لبس فيه للنأي بنفسها عن المجموعات الإرهابية والإجرامية، خاصة تلك المدرجة على قوائم العقوبات التي أصدرها مجلس الأمن، مندداً في هذا السياق بالتفجير الإرهابي الأخير في مدينة بنغازي.

كما أكدت مصر على أهمية إعلان الأطراف الليبية جميعاً رفضها القاطع للتدخلات الخارجية في الشأن الليبي، والانتهاكات الموثقة لقرارات الأمم المتحدة والتي تقوم بها أطراف معروفة تصدّر السلاح والعتاد وتسهل نقل المقاتلين الإرهابيين إلى ليبيا على مرأى من المجتمع الدولي.

كما دعت مصر البعثة الأممية للدعم في ليبيا للتعاون والانخراط بشكل أكبر مع الممثلين المنتخبين للشعب الليبي لبلورة خطة الطريق المطلوبة للخروج من الأزمة الحالية، وتنفيذ كافة عناصر المبادرة التي أقرها مجلس الأمن في أكتوبر 2017.